Warith Scientific Journal

قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2023

Measuring and analyzing the relationship between public spending and GDP and its impact on economic growth in Iraq for the period 2000-2023

م .د. عباس علي محمد
Dr. Abbas Ali Muhammad
جامعة المعقل / كلية الادارة والاقتصاد
Administration & AL.Maaql University
Economics CollegeT
alib Hassan@ almaaqal.eud.iq

م.د طالب حسن جواد
Dr. Talib Hassn Jewad
جامعة المعقل / كلية الادارة والاقتصاد
Administration & AL.Maaql University
Economics CollegeT
abbas.ali.mohammed@almaaqal.eud.iq

المستخلص :

تعد العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي علاقة مهمة ضمن اطار النظرية لاقتصادية لما لها من تأثير في امكانية تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية ، فزيادة الانفاق وبشقيه الجاري والاستثماري ستزيد من قيمة الناتج المحلي الاجمالي بعد ان تزداد مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين ذلك الناتج وتحقيق التنوع الاقتصادي ولا سيما عندما تكون الزيادة في الانفاق قائمة على اساس رؤية اقتصادية كفؤة وواقعية يسعى من خلالها تحقق الاهداف المطلوبة ، وضمن الحالة العراقية ولان الجزء الاكبر في تمويل الانفاق العام يتأتى من الايرادات النفطية مما يجعل ذلك الانفاق مرتبط ومرهون بتقلبات اسعار النفط والتي بدورها مرتبطة بالأزمات السياسية والاقتصادية والامنية ، لذلك يلاحظ حالة التذبذب في قيمة الانفاق العام في العراق خلال مدة البحث بالتزامن مع ما حصل في العراق من ازمات محلية واقليمية وعالمية وهو ما اثر سلبا على قيم الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على امكانية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية . لذلك ومن خلال تحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي يتبين ان هناك علاقة معنوية وايجابية .

الكلمات المفتاحية : الانفاق العام ، الناتج المحلي الاجمالي ، النمو الاقتصادي

Abstract:

The relationship between public expenditure and Gross Domestic Product (GDP) is a vital aspect within the framework of economic theory due to its influence on the potential to achieve economic growth and, subsequently, development. An increase in public spending—both current and investment—leads to a rise in GDP, particularly when the productive sectors contribute more effectively to output and economic diversification. This is especially true when the increase in spending is based on an efficient and realistic economic vision aimed at achieving specific objectives. In the case of Iraq, public expenditure is largely financed by oil revenues, making it highly dependent on fluctuations in oil prices, which in turn are influenced by political, economic, and security crises. Consequently, Iraq has experienced noticeable volatility in public spending during the study period, coinciding with various domestic, regional, and global crises. This volatility has negatively impacted GDP and, by extension, the ability to achieve sustained economic growth and development. Therefore, by analyzing the relationship between public spending and GDP and its impact on economic growth, it becomes clear that there is a significant and positive relationship.

Keywords: Public expenditure, Gross Domestic Product (GDP), Economic growth.

1- المقدمة :

ان العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي من العلاقات المهمة والتي اخذت اهميتها من المخرجات او النتائج التي ستفضي اليها تلك العلاقة فعندما تذهب الحكومة الى زيادة الانفاق العام فهي تسعى للتأثير على الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة قيمة ذلك الناتج ومن ثم زيادة قدرتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وهذا هو الاتجاه الايجابي للتحليل الاقتصادي ، الا ان هناك تحليلا او اتجاها اخر يذهب الى ان زيادة الانفاق قد لا يفضي الى ما تم ذكرة بل على العكس من ذلك ولاسيما عندما يكون حجم الانفاق واتجاهاته للقطاعات الاقتصادية سواء الانتاجية ام الخدمية فضلا عن انواع ذلك الانفاق سواء كان جاري ام استثماري فاذا ما كان هذا الانفاق قائم على اساس رؤية غير كفؤة وبعيدا عن الواقع ومتطلباته فان ذلك سيقود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم التضخم وهذا ما يعنى حصول العجز وانخفاض القدرة على تحقيق النمو والتنمية . ضمن حال العراق وخلال مدة البحث يلاحظ ان الانفاق العام قد تعرض لتقلبات متعددة سواء بالارتفاع ام الانخفاض والسبب الرئيس في ذلك هو ان الانفاق العام يمول وبنسبة كبيرة جدا من الايرادات النفطية والتي بدورها تتقلب وفقا لما يحصل من احداث سياسية وامنية واقتصادية وخلال مدة البحث نلاحظ ان تلك التقلبات بالإنفاق العام قد جاءت متزامنة مع ازمات واحداث محلية واقليمية وعالمية والتي بدأت من الغزو الامريكي للعراق ومن ثم ازمة الرهن العقاري ومن بعد ذلك قيام تنظيم داعش باجتياح عدد من المناطق واخيرا ما اصاب العالم من تدني وانخفاض في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بالتزامن من انتشار وباء كورونا . وان كل تلك الاحداث ومدى تأثيرها على الانفاق العام نلاحظ ان ذلك التأثير قد انتقل الى الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي .

2- منهجية البحث

2-1 اهمية البحث : اهمية البحث تنطلق من انه يبين العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي واثر ذلك على النمو الاقتصادي والوقوف على العلاقة بينهما، ضمن اطار التجربة العراقية خلال مدة البحث نلاحظ ان هذه العلاقة تعرضت لتقلبات الارتفاع والانخفاض مما اثر ذلك على امكانية تحقيق النمو الاقتصادي .

2-2 مشكلة البحث : يعد الانفاق العام احد الادوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على الانشطة الاقتصادية من خلال التأثير في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي ، وضمن التجربة العراقية وخلال مدة البحث فان هناك تقلبات (ارتفاع وانخفاض) عديدة حصلت للأنفاق العام ومن ثم على الناتج المحلي الاجمالي وهو ما انعكس على النمو الاقتصادي وان تلك التقلبات جاءت بالتزامن مع الاحداث المحلية والاقليمية والعالمية التي تعرض لها العراق ، ويبقى السؤال الاهم هو ما طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي.

2-3 هدف البحث : يهدف البحث الى :

1- تحليل تطور الانفاق العام في العراق خلال مدة البحث من حيث مستوياته ومكوناته (جاري ، استثماري).
2- دراسة اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث واظهار دور القطاعات في تكوين ذلك الناتج
3- قياس العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي باستخدام ادوات التحليل الاحصائي .

2-4 فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وان هذه العلاقة ذات تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في العراق .

2-5 هيكلية البحث : ان الوصول والاطلاع على طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والاثر المترتب من تلك العلاقة على النمو الاقتصادي يمكن اظهاره من خلال

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي للأنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي

المطلب الثاني : التأصيل النظري للعلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وأثر ذلك على النمو الاقتصادي..

المطلب الثالث: تحليل طبيعة ومسار الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2023

المطلب الرابع : قياس اثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2000-2023.

الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي للأنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي.

3- مفهوم الانفاق العام والناتج المحلي والنمو الاقتصادي

للوقوف على اهمية الانفاق العام وتأثيره على الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على بعض المفاهيم والمؤشرات ذات العلاقة بالمتغيرات الثلاثة انفة الذكر

3-1 الانفاق العام :

يعد الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية والذي من خلاله تتمكن الدولة من توسيع الانشطة الاقتصادية او تقييدها بالتزامن مع زيادة الانفاق او تقليله . لذلك فان الانفاق العام يعد من المتغيرات او المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي من خلالها يبين مدى وطبيعة واتجاهات مساهمة الحكومة في تحريك الانشطة الاقتصادية وللقطاعات الانتاجية والخدمية ، فضلا عن تحديد مسارات هذا الانفاق اتجاه الخدمات الاجتماعية . بناءا على ذلك يعرف الانفاق العام على انه مبلغ من المال تنفقه الحكومة ضمن اطار الانشطة الاقتصادية والاجتماعية لغرض تحقيق منفعة عامة (ALubaidi.2011:56). يذهب البعض على اعتبار ان الانفاق العام هو دفوعات مالية يقوم بإنفاقها شخص عام لهدف تحقيق نفع عام (Aljanabi.199: 17) . كما يعرف على انه جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة اذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن امثلتها الانفاق على الامن والصحة والتعليم والبنية التحتية فضلا عن مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وكذلك مختلف برامج الرعاية والحماية الاجتماعية (Aldamei.2018: 8)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الانفاق العام هو تدفقات مالية تنفذها او اتقوم بها الحكومة من اجل الحصول على السلع والخدمات سواء الانتاجية ام الاستهلاكية والتي قد تحتاجها ضمن انشطتها المختلفة او ان تكون عملية الانفاق تستهدف تحريك مجموعة من الانشطة سواء الاقتصادية ام الاجتماعية ، وان هذا الانفاق يأخذ الشكل النقدي من اجل تحقيق الانسيابية وايصال التعزيزات الحكومية لمختلف القطاعات فضلا عن ان هذا الطابع (النقدي) يجعل عملية المراقبة وتتبع تلك المدفوعات وطرق استغلالها عملية ممكنة وسهلة وغير معقدة .

تأتي اهمية الانفاق العام من خلال الدور الذي يؤدي ضمن اطار مختلف الانشطة الانتاجية والخدمية وكذلك من خلال تنوع هذا الانفاق، اذ يمتاز الانفاق العام على انه ينقسم الى نوعين الاول هو الانفاق الاستثماري ويذهب هذا النوع من الانفاق في اتجاه تعزيز وتوسيع الاستثمارات القائمة او انشاء استثمارات جديدة من خلال الانفاق على تكوين راس المال الثابت وكذلك الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية ومن الامثل على ذلك الطرق والجسور والمطارات والموانئ ، فضلا عن المدارس والمستشفيات والمصانع وكل ما تحتاجه هذه المشاريع ، اما النوع الثاني فهو الانفاق الاستهلاكي والذي يتضمن النفقات التي تقوم بها الحكومة لضمان سير عمل وديمومة المرافق العامة ومنها الاجور والرواتب للعاملين بالقطاع العام فضلا عن جميع الدفوعات المالية المعنية بالرعاية والحماية الاجتماعية (Alhajimi.2023: 55)

ان تحديد حجم الانفاق العام بصور عامة يتأثر بجملة من الاسباب منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو سياسي ويمكن توضيح تلك الاسباب كالاتي (Alghanai.2015:15-16):

أ- الاسباب الاقتصادية . تذهب الحكومة الى زيادة الانفاق العام او تقليله على ضوء مقدار النمو الاقتصادي المستهدف والمتزامن مع زيادة مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي وخلق فرص العمل فضلا عن مدى التطور والتوسع المطلوب للدور الاقتصادي للحكومة .

ب- الاسباب الاجتماعية . ضمن اطار الجانب الاجتماعي فان زيادة الوعي بين افراد المجتمع يساهم في زيادة الضغط او المطالبة من الحكومات من اجل زيادة الانفاق العام لتعزيز وزيادة النفقات الاجتماعية ودعم الشرائح والطبقات المتضررة عن طريق برامج الرعاية والحماية الاجتماعية .

ت- الاسباب السياسية . تلعب السياسة دورا مؤثرا في توجهات الحكومة بتخصيصات الانفاق العام ومن هذه الاسباب

- التطور الحاصل في الفكر السياسي للعديد من المجتمعات وفي مقدمتها انتشار مبادئ الديمقراطية مما يدفع الحكومات للسعي الى ارضاء الراي العام من اجل ضمان تجديد فترة تولي هذه الحكومة للسلطة

- تعدد الاحزاب السياسية وانتشارها دفع تلك الاحزاب للسعي الى كسب رضا الافراد والمجتمعات لتشكيل قواعد جماهيرية لها ومن ثم حصولها على اصوات تلك الجماهير في الانتخابات ، الامر الذي ينعكس على زيادة الانفاق العام كجزء من عملية تحقيق التوسع والانتشار لتلك الاحزاب .

- استشراء وتفشي مختلف اشكال الفساد الاداري والمالي ضمن اطار الحلقات الادارية والتنفيذية للجهاز الحكومي ، الامر الذي يؤدي الى تسريب واختفاء وسرقة الاموال المخصصة للإنفاق العام وهو ما يدفع الحكومة الى تعويض تلك الاموال من خلال زيادة ذلك الانفاق .

- الانفاق الامني والعسكري فالزيادة المستمرة في هذا الاتجاه من اجل تعزيز القدرات ضمن هذا القطاع يدفع الحكومات الى زيادة الانفاق العام .

- التوسع في العلاقات الدولية وزيادة عدد ونوعيات البعثات الدبلوماسية ، اذ تذهب بعض الدول الى نشر بعثاتها الدبلوماسية على عدد كبير من الدول وفتح علاقات دولية قد تكون غير مبررة وليس ذات حاجة لها الامر الذي يؤدي الى زيادة الانفاق العام .

مما تقدم يتبين لنا اهمية الانفاق العام كإدة من ادوات السياسة المالية فضلا عن السياسة الضريبية والتي تمكن الدولة عند استخدامها من السيطرة والتحكم بمسار الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ومدى رغبتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتطور والذهاب لتحقيق الخطط والبرامج التنموية .

2-3 الناتج المحلي الاجمالي :

نشأ مفهوم الناتج المحلي الاجمالي على يد الاقتصادي الامريكي simon Kuznets عام 1934 في تقرير قدمه الى الكونكرس الامريكي استهدف تقدير الانتاج الامريكي من كافة السلع والخدمات مما جعل هذا المؤشر يعبر عن مستوى الاداء الاقتصادي الذي تشهده الدولة فهو يرتفع اوقات الانتعاش ويتراجع اوقات الركود (Arab monetary fund.2021:8) . يعد الناتج المحلي الاجمالي احد المؤشرات المهمة والذي يمكن من خلاله قياس مقدار النمو او الركود المتحقق ، فهو يعطي الدلالات عن مستوى الاداء الاقتصادي للقطاعات المختلفة ضمن اطار الدولة ومدى النمو المتحقق (Brihi. 2011: 24) . كما يعرف الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة خلال مدة زمنية عادة تكون سنة ، او هو القيمة المضافة لجميع المشآة العاملة في الانشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني (Alani .2022 :737) . ان الناتج المحلي كمؤشر يعكس الانشطة الاقتصادية التي

عمل المجتمع على انتاجها وتحقيقها خلال فترة زمنية معينة غالبا تكون سنة ، كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة طبيعة واتجاهات الاداء الاقتصادي للقطاعات المختلفة من خلال كمية وحجم مساهمة كل قطاع في تكوين هذا الناتج ، فضلا عن ان الاطلاع على الناتج المحلي يمكن الاقتصاديين من التنبؤ بالوضع المستقبلي من حيث معدلات النمو او الانكماش المرغوب ولا سيما بالأمد القصير واخيرا ومن خلال كل ذلك فان مؤشر الناتج المحلي الاجمالي يكون واحد من المؤشرات التي يتم تقييم الاداء الاقتصادي للدول (Finance and development magazine .2018: 20) .

ان الناتج المحلي الاجمالي ممكن حساب قيمته بإحدى الطريقين ، الاولى هو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي اذ يتم حساب قيمة الناتج ضمن اطار هذه الطريقة على اساس تقييم الاسعار الجارية مما يعني انها لا تستبعد التضخم أي ان الناتج سوف يأخذ بالحسبان التغيير في الاسعار سواء بالارتفاع ام بالانخفاض عند احتساب قيمته ، لذلك فعند ارتفاع الاسعار ومن ثم التضخم فان ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمة النمو الاقتصادي والعكس صحيح . الطريقة الثانية هي حساب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعلى اساس تقييم الاسعار الثابتة وهو ما يعني استبعاد التغيرات في الاسعار والتضخم بعد ان يتم تعديل الاسعار وقيمة الناتج بالاعتماد على تحديد مستوى الاسعار لسنة محددة تعد سنة الاساس (مرجعية) مما يعطي قيم حقيقية للناتج المحلي الاجمالي فضلا عن النمو الاقتصادي (446 : 2025 .Abdu).

مما تقدم يتبين ان الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن اجمالي قيم السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة محددة ، وان هذا الناتج يعكس الحالة الاقتصادية للدولة فزيادته وتنوعه تبين التحسن والتطور الحاصة لاقتصاد تلك الدولة ، كما يعكس قدرة الاقتصاد في توفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي والذي ينعكس على زيادة الاستهلاك وكذلك المدخرات وحجم الاستثمارات ، مما يعكس التغيرات الحاصلة للاقتصاد سواء بالنمو او الانكماش.

3-3 النمو الاقتصادي .

يعد النمو الاقتصادي من المتغيرات او المؤشرات الاقتصادية التي تسعى كل الدول الى تحقيقه لأنه يعكس الحالة الايجابية التي يمكن للدولة ونشاطها الاقتصادي ان يكون فيه . لذلك يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي وبشكل اكبر من معدل نمو السكان (175: 2006 .Tadaro) . كما يعرف على انه الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي او الدخل القومي وهو ما يؤدي الى زيادة مستمر في نصيب الفرد من تلك المتغيرات (Ajamiya – Nasif . 2003 :5) .

هناك من عرف النمو الاقتصادي على انه الارتفاع او الزيادة الحاصلة في تدفقات الانتاجية الاقتصادية لدولة معينة من خلال ارتفاع انتاج السلع والخدمات خلال فترة معينة وهو ما يؤثر في توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ورفع مستوى الدخول المتزامن مع تحسين المستوى المعيشي(Romer . 2019 : 14)

ان اهمية النمو الاقتصادي تتأتى من كونه حجر الاساس للانتقال باتجاه تحقيق التنمية لذلك فان اهميته تظهر من خلال انه يسهم في تقليل مستوى الفقر ومن ثم يساعد في اعادة تشكيل المجتمع فاذا ما تحقق النمو فان ذلك ينعكس على دخل الفرد ومن ثم امكانية اعادة توزيع هذا الدخل ، كما ان تحقيق النمو يعني ضمنا امكانية توفير فرص العمل الاضافية وتقليل معدل البطالة بالتزامن مع الزيادة والتوسع الحاصل بالأنشطة الانتاجية والخدمية ولمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وضمن نفس الاطار فان تحقيق النمو الاقتصادي يسهم في دفع وتحسين المؤشرات البشرية للأفراد والمجتمع من خلال توفير حزمة من المتطلبات الاجتماعية ولاسيما في مجالي الصحة والتعليم اذ من خلالهما تتمكن الدولة من تطوير وتحسين القدرات البشرية للمجتمع (11-3: 2018 . Dfid) .

يؤخذ على مؤشر النمو الاقتصادي والسعي الى تحقيقه انه قد يضيف عددا من المؤشرات الايجابية للاقتصاد فضلا عن عدد من المؤشرات السلبية ، فمن خلال المؤشرات الايجابية يمكن ان يحسب للنمو الاقتصادي على انه يسهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد ومن خلال زيادة متوسط الدخل وهذا ما يفضي الى تقليل مساحة وانتشار الفقر ومعدلات البطالة بعد ان يتم توفير المزيد من فرص العمل ، كما ان تحقيق النمو يؤدي الى رفع المستوى التعليمي نتيجة ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس وانخفاض اعداد الغير ملتحقين بالدراسة (معدل الامية) بالتزامن مع ارتفاع مستوى الدخل والحالة المعيشية للأفراد واسرهم ، وضمن نفس الاطار فان تحقيق النمو يؤدي الى تزايد فرص التحضر للمجتمع ورفع قدراتهم على حماية البيئة بالتزامن مع تطوير انظمة الخدمات العامة والبنية التحتية للدولة . اما ضمن المؤشرات السلبية للنمو الاقتصادي يمكن ان يؤشر على ان سعي الدول لتحقيق النمو وبمستويات متزايدة وبصورة مستمرة يسهم في اجراء عمليات الاستنزاف للثروات الطبيعية وما يرافق ذلك من تلوث وتعامل سلبي مع مكونات البيئة ،وقد يسهم تحقيق النمو الاقتصادي الى اجراء التوسع الحضري وما ينتج عنه من اجراءات وعمليات التجريف للأراضي الزراعية بعد ان يتم التوسع بأنشاء المدن وما تحتاجه من بنية تحتية وكل ذلك يفضي الى زيادة التصحر ، ضمن نفس الاطار يؤخذ على انه عند تحقيق النمو الاقتصادي وفي بعض الدول قد يؤدي ذلك الى سوء توزيع العوائد المالية مما يخلق فجوة وعدم عدالة في توزيع الدخل، وعلى الصعيد الاجتماعي هناك من يذهب الى ان تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي بعد حصول زيادة في مستوى الدخل وبالتزامن مع التطور الحاصل بالخدمات الصحية فان ذلك قد يؤدي ولا سيما في المراحل الاولى للنمو الى زيادة عدد السكان وهو ما يفضي مستقبلا الضغط على الخطط والبرامج التنموية من اجل توفير فرص عمل اضافية . (Kamran .2013 :8-9)

مما تقدم فان النمو الاقتصادي يعد من المؤشرات المهمة فهو حجر الاساس لتوفير الحافز على الاستثمار وفي مختلف القطاعات وتوسيع مختلف الانشطة الانتاجية والخدمية والذهاب باتجاه تحقيق التنمية .

المطلب الثاني : التأصيل النظري للعلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

4- تاصيل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي

ان العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي قد يشوبها بعض التداخل فان زيادة الانفاق العام وضمن الوضع الطبيعي ستؤدي الى تحريك مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما ينعكس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وان هذه الزيادة تعني ضمنا زيادة الدخل القومي وهو يسهم في تعزيز القدرات المالية للحكومة مما يمكنها من زيادة الانفاق العام مستقبلا والعكس صحيح ، كما ان هناك اتجاه اخر يذهب الى ان زيادة الانفاق العام وبصورة غير مدروسة وبطريقة غير كفوءة قد يفضى مستقبلا ولا سيما في الامد الطويل الى زيادة الاسعار والتضخم مما يعني ضمنا تقييد وتراجع معدل النمو الاقتصادي والتنمية ، وان من بين من تناول وسعى الى تحليل هذه العلاقة هو ادولف فاغنر و جون مايناردكنز .

4-1 قانون فاغنر . لقد قام الاقتصادي الالماني ادولف فاغنر عام 1892 بصياغة معادلة تشير الى وجود علاقة طويلة الامد بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ولاسيما في المراحل الاولى لتحقيق النمو ومن ثم التنمية ، اذ يشير مضمون هذا القانون الى السببية الموجودة بين النمو الاقتصاد بعد التغير الحاصل بالناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام ، اذ ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي تفضي الى زيادة وتوسع النشاط الحكومي ومن ثم تمكنها من زيادة الانفاق العام بقدر اكبر من الزيادة الحاصلة بصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Mahmoud .2024 : 13)، لقد اعتمد فاغنر على مبادئ الاقتصاد الكلاسيكي والنظريات الاجتماعية لتفسير متطلبات زيادة الانفاق وذلك بالتزامن مع زيادة حاجة

المجتمع للخدمات الاجتماعية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية الامر الذي يدفع الحكومة الى زيادة الانفاق العام .

وفقا لقانون فاغنر فان تعزيز وتوسيع دور الحكومة في تحريك النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق النمو يأتي من خلال تغيير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولتصبح الدولة الحارسة والمنتجة وبالتالي فان زيادة الانفاق يعتمد على عدد من المبررات منها ، ان الطلب على السلع والخدمات العامة ينمو مع الزيادة والتوسع في التحضر وذلك لان زيادة مستوى ومساحة التحضر يعني ضمنا زيادة الحاجة الى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وان ذلك يتطلب توفير التمويل اللازمة للاستثمارات الخاصة بتلك القطاعات والتي يتجنبها القطاع الخاص ، فضلا عن ان التدخل الحكومي يكون من اجل توفير الحماية واقامة التنظيم اللازم لتطوير المشاريع ويكون ذلك من خلال توسيع نطاق ادارتها عن طريق تقديم المزيد من الانشطة السيادية وهذا يعني ضمنا زيادة الانفاق العام ، ثم يأتي مبررا اخر وهو ان زيادة الدخل الحقيقي يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ويزيد من انفاقهم على الخدمات ذات الطابع الاجتماعي وفي مقدمتها التعليم والصحة (Greco . 2016 : 113) . من المبررات التي يمكن ان تساعد في زيادة الانفاق العام من قبل الحكومة وانعكاس ذلك على الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي ما يأتي من خلال تدخل الحكومة لادارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية ، فضلا عن التغيرات التكنولوجية والتقنية التي تحدث للمشاريع العامة ذات الاهداف التنموية فان ذلك يدفع الحكومة لوسيع دورها الاقتصادي عن طريق زيادة الانفاق العام لمواكبة تلك التغيرات وتامين متطلبات استمرار تلك المشاريع (Mahmoud .2024 : 13) .

كما هو حاصل فان قانون فاغر قد واجه التشكيك والانتقادات حول صحة وواقعية ما ذهب اليه ، اذ تؤكد تلك الانتقادات على ان هذا القانون هو نتاج حالة خاصة عاشتها المانيا وقد اثبت عدة دراسات واقعيته ولاسيما في الدول التي تسير في خطواتها الاولى لعملية التنمية ، ولكن مع استمرار عملية النمو والتطور واقتراب الدولة من مرحلة التشغيل الكامل فان زيادة الانفاق العام سوف تنخفض بالمقارنة مع زيادة الدخل القومي (الناتج المحلي) وهو ما حصل في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Ayada .2020 : 122)، هذا يعني ان قانون فاغنر يكون فاعلا في المراحل الاولى للنمو والتنمية ولكن بعد تحقيق النمو والتطور واخذ القطاعات الانتاجية والخدمية بالتطور ووصولها لمراحل متقدمة الامر الذي يؤدي او يقود الى انخفاض معدلات النمو لتصبح مرونة الانفاق العام الى الناتج المحلي و الدخل القومي منخفضة .

2-4 النظرية الكنزية : عند حدوث ازمة الكساد العظيم 1929-1936 وانحدار النشاط الاقتصادي للعام الرأسمالي نحو الكساد الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات البطالة وتدني المستوى المعيشي بالتزامن مع انخفاض المستوى العام للأسعار جاءت افكار الاقتصادي البريطاني جون مايناردكنز لتضع امام العالم الرأسمالي افكار جديدة ولتغير المفاهيم الخاصة بنظريات الاقتصاد الكلي حينها فقد اشار كنز الى ان المشكلة لا تكمن في العرض الكلي وكما هو متعارف عليه ضمن اطار النظرية الكلاسيكية بل ذهب الى القول بان المشكلة مرتبطة بالطلب الكلي (الفعال) لذا ذهب كنز الى ان حل هذه المشكلة تكمن في زيادة الطلب الكلي الفعال والذي من الممكن تفعيله وزيادته من خلال زيادة الانفاق العام ، اذ يرى كنز ان من بين اهم المحددات مستويات التشغيل والانتاج ومن ثم الدخل هو مستوى وحجم الطلب ، لذلك اعطى الاهمية لهذا الطلب والذي اعده المحرك الاساس لتفعيل وتنشيط بقية المتغيرات الاقتصادية ولاسيما الانتاج والبطالة والدخل والاسعار ومن ثم فان زيادة الطلب الفعال ستفضي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم امكانية تحقيق النمو الاقتصادي ومن بعدها التنمية (Balkacem – Ashar . 2020 :25) . لذلك فقد ركز كنز افكاره الى ان عدم الاستقرار في الانفاق ادى الى انخفاض الطلب الكلي الامر الذي ادى الى تدني وتقيد قيم المتغيرات الاقتصادية بالتزامن مع انخفاض طبيعة وفاعلية النشاط الاقتصادي ، كذلك ذهب الى ان معالجة ذلك أي تحريك الطلب الكلي وزيادة لا تأتي لا من خلال التدخل الحكومي

وتعزيز قدرات مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية ودفع النشاط الاقتصادي باتجاه النمو والتنمية . بناء على ذلك جاء كنز بأفكاره التي اكدت على ان الطلب الكلي الفعال سيؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي في الامد الطويل وذلك من خلال عمل مبدأ المضاعف الذي يوضح تأثير الانفاق العام الحكومي في التغير الحاصل بالناتج المحلي الاجمالي ومن ثم في النمو الاقتصادي ، لهذا يرى كنز ان هناك علاقة تجعل الانفاق الحكومي ذو تأثير مباشر على الدخل والناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي (Razgar – Rashid . 2020 : 272).

اذن وعلى ضوء ما جاء فان كنز قد افترض في نظريته ان الانفاق العام هو عامل خارجي مستقل يمكن ان يستخدم للتأثير على النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية فبعد ان يزداد الطلب الفعال بالتزامن مع زيادة الانفاق العام فان ذلك سيؤدي الى زيادة الدخل ليتزامن معه زيادة القوة الشرائية ومن ثم الاستهلاك ومن قبلهم زيادة الانتاج فالنتيجة من كل ذلك هو تحريك النشاط الاقتصادي ولمختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وتوفير الحلول المناسبة للازمات الاقتصادية (Alwaili . 2013 : 11) . مما تقدم يتبين ان كنز اكد على سببية العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي ، أي ان زيادة الانفاق العام ستفضي وعلى ضوء الظروف الطبيعية للنشاط الاقتصادي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره سيؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية .

المطلب الثالث : تحليل طبيعة ومسار الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000–2023.

5– تحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000–2023

ضمن اطار الحالة العراقية وخلال مدة البحث فقد اخذ الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومن خلالهما النمو الاقتصادي بالتذبذب حيث الارتفاع والانخفاض متأثرا بعدد من الاحداث والتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية والتي قد تعرض لها العراق سواء بحالة فردية (محلية) ام ضمن الاطار الاقليمي ام ضمن الاطار العالمي . والتي يمكن ملاحظتها من خلال الاتي .

5–1 طبيعة مسار الانفاق العام ومكوناته في العراق للمدة 2000–2023 .

يبين الجدول رقم (1) مسار الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والذي يظهر حالة التذبذب والتغيير التي حدثة فبعد ان حقق الانفاق العام عام 2001 زيادة عن العام السابق بنسبه تجاوزت 70% والتي جاء بالتزامن مع زيادة الانفاق الجاري بأكثر من 800 مليون دولار وكذلك زيادة الانفاق الاستثماري بأكثر من 420 ملبون دولار ، وبدلا من الاستمرار في تعزيز الانفاق العام الا ان عام 2003 شهد انخفاضا ملحوظا وذلك بالتزامن مع الغزو الامريكي العراق مما ادى الى انخفاض الانفاق بنحو 40% عن العام السابق ، عند عام 2004 والذي اصبح نقطة التحول في مسار الانفاق العام بعد ان ازداد الانفاق بأكثر من 19 مليار دولار وهو ما جعل نسبة الزيادة تصل الى 756% وان هذه الزيادة جاءت انعكاسا للزيادة الحاصلة في الانفاق الجاري اذ ازداد بأكثر من 16 مليار دولار في حين كانت الزيادة التي حصلت للإنفاق الاستثمار قد تجاوزت 2.5 مليار دولار ورغم هذه الزيادة الا ان السبب في هذا الفارق في الانفاق الاستثماري بالمقارنة مع الانفاق الجاري يعود الى حالة عدم الاستقرار الامني والذي شكل هاجس يعيق عملية التوسع بالنشطة الاقتصادية سواء الانتاجية ام الخدمية . عام 2008 ازداد الانفاق العام حاجز 50 مليار دولار محقق معدل للنمو باكثر من 66% بعد ان بلغ سعر

جدول رقم (1) الانفاق الكلي والجاري والاستثماري للعراق للمدة 2000–2023

(مليون دولار– نسبة مئوية

(

السنة	الانفاق الجاري	معدل النمو %	الانفاق الاستثماري	معدل النمو%	الانفاق الكلي	معدل النمو%

---	1735	---	401	---	1333	2000
70.8	2965	106	829	60.2	2136	2001
42	4213	130	1913	6.7	2300	2002
39.9-	2532	92.2-	149	3.6	2383	2003
756	21694	171	2701	697	18993	2004
3.4-	20945	5.2-	2558	3.1-	18387	2005
21.3	25419	39.4	3568	18.7	21842	2006
22	31024	45.5	5200	18.2	25824	2007
66.8	51768	59.5	8298	68.3	43475	2008
9.2-	46990	1.7	8156	10.6-	38834	2009
25.9	59184	60.9	13125	18.6	46059	2010
11.2	65850	13.5	14909	10.5	50941	2011
29.4	85271	59.6	23805	20.6	61466	2012
13.3	96694	37.6	32776	3.9	63917	2013
6.7	103229	1.6-	31921	11.5	71308	2014
34.2-	67917	30.2-	22275	35.9-	45642	2015
15-	57702	35.2-	14438	5.2-	43264	2016
3.9	60008	9.3-	13088	8.4	46920	2017
11.5	66948	12.5-	11441	18.3	55507	2018
39.5	93414	78.4	20420	31.5	72994	2019
32.2-	63296	87-	2669	16.9-	60630	2020
10.2	69775	288.6	9038	1.7	60737	2021
13	78920	10-	8110	16.5	70810	2022
36	107417	124.7	18245	25.9	89172	2023

المصدر . البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .

- **تم تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار على وفق سعر الصرف الرسمي المنشور من قبل البنك المركزي العراقي لكل سنة**

برميل النفط 97 دولار والعام التالي عام 2009 لم يستمر الانفاق العام على ما هو عليه بل اخذ بالانخفاض وذلك بالتزامن مع ارتدادات الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) والتي جعلت سعر برميل النفط ينخفض الى ما دون 50 دولار (OAPEC.2010:110) . بعد ذلك اخذ الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالارتفاع والزيادة المتواصلة الى ان جاء عام 2014 والذي قد شهد اجتياح تنظيم داعش الارهابي لعدد من المناطق في العراق مما ادى الى انهيار اسعار النفط فبعد ان كانت الاسعار عام 2013 تتجاوز 103 دولار للبرميل انخفض عام 2014 الى 94 دولار ومن ثم انهيار الاسعار الى ما دون 50 دولار اذ بلغت 47 دولار عام 2015 (OAPEC.2019:115) مما جعل الانفاق العام ينخفض بأكثر من 35 مليار دولار وقد توزع هذا الانخفاض بين الانفاق الجاري بأكثر من 25.6 مليار دولار والانفاق الاستثماري بأكثر من 9.6 مليار دولار وهو ما جعل معدل النمو سالبا بأكثر من 35% ، ومن ثم استمر الانخفاض الى ان جاء عام 2018 والذي شهد تحسن وزيادة في الانفاق بالتزامن مع تحسن وزيادة اسعار النفط ليصل الى 68.6 دولار

(OAPEC.2019:115) . بدلا من ان تستمر الزيادة بالإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري الا ان دخول العالم في حالة الخوف والتوجس نتيجة انشار وباء كورونا (كوفيد – 19) بحلول عام 2020 والذي قد ادى الى اختلال وتوقف جميع الانشطة ولا سيما الاقتصادية وهو ما ادى في الوقت ذاته الى انهيار اسعار النفط لتصل الى 41.5 دولار (OAPEC.2022:66) .وهو ما انعكس على معدل النمو اذ حقق الانفاق العام معدلا سالبا بلغ 32.2% وبانخفاض تجاوز 30 مليار دولار . بعد ذلك ونتيجة الاستقرار النسبي واعادة الحياة لمختلف الانشطة ومنها الاقتصادية فان ذلك قد ادى الى زيادة الانفاق العام بأكثر من 28 مليار دولار توزعت بنحو 18 مليار دولار للإنفاق الجاري وبنحو 10 مليار دولار للإنفاق الاستثماري عام 2023 . مما تقدم يتبين ان مسار الانفاق العام وبشقيه الجاري والاستثماري قد تذبذب بالتزامن مع الاحداث التي احاطة بالعراق .

2-5 طبيعة مسار الناتج المحلي الاجمالي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2023

يبين الجدول (2) ان مسار الناتج المحلي الاجمالي ومن خلاله النمو الاقتصادي وضمن مدة البحث لن تختلف عن مسار الانفاق العام وذلك لتأثر الناتج المحلي ومن ثم النمو الاقتصادي بنفس الاحداث والتي قد حدثت خلال مدة البحث مما نتج عنها تذبذب الناتج والنمو وعلى ضوء تلك الاحداث ، فقد اظهر الجدول ان الناتج المحلي الاجمالي لعام 2001 قد انخفض مما ادى الى انخفاض النمو الاقتصادي عن العام السابق وبنسبة سالبة تجاوزت 18% وقد كان انخفاض الناتج المحلي بأكثر من 4.8 مليار دولار وان هذا الانخفاض جاء نتيجة انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج بأكثر من 5.7 مليار دولار وذلك بعد ان انخفض سعر برميل النفط الخام من 28.5 دولار الى 24.4 دولار (OAPEC.2004:110) وفي الوقت ذاته فقد ازدادت مساهمة بقية القطاعات بنحو 849 مليون دولار، عند عام 2003 استمر الناتج المحلي والنمو الاقتصادي بالانخفاض ليصل الى ادنى قيمة خلال مدة البحث اذ تجاوز 15 مليار دولار بقليل وان ذلك جاء بالتزامن مع انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج بعد ان بلغ ادنى مستوى للمساهمة وبملغ نحو 10.5 مليار دولار والحال نفسه مع مساهمة بقية القطاعات اذ انخفضت هي الاخرى لأقل مستوى بعد ان بلغت نحو 4.7 مليار دولار وان كل ذلك جاء بالتزامن مع الغزو الامريكي للعراق وما رافق ذلك من غياب للاستقرار

جدول رقم (2)

الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاع النفطي وبقية القطاعات في تكوين الناتج في العراق للمدة 2000 -2023

(مليون دولار- نسبة مئوية)

السنة	مساهمة القطاع النفطي	معدل النمو %	مساهمة بقية القطاعات	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %
2000	21683.9	---	4300.9	---	25984.8	---
2001	15975.6	26.3-	5149.7	19.6	21125.3	18.7-
2002	14841.3	7.1-	6223.2	20.8	21064.6	0.2-
2003	10511.2	29.1-	4770.7	23.3-	15281.9	27.4-
2004	21203.4	101.7	15434.8	223.5	36638.2	139.2
2005	28790.6	35.7	21164.2	37.0	49954.8	36.3
2006	35831.7	24.4	28973.6	36.8	64805.3	29.7
2007	46580.9	29.9	41387.3	42.8	87968.2	35.7

48.5	130637.3	40.4	58119.5	55.6	72517.8	2008
15.3-	110527.2	15.9-	48847.9	14.9-	61679.3	2009
23.7	136763.3	19.1	39500.5	57.6	97262.8	2010
32.8	181711.6	92.3	75995.7	8.6	105715.3	2011
12.4	204307.6	34.3	102495.8	3.6-	101811.8	2012
6.2	217041.8	11.6	114424.1	0.9	102617.7	2013
17.8-	178270.4	28.7-	81527.7	5.7-	96742.7	2014
13.7-	153741.5	7.4	87598.1	31.8 -	66143.4	2015
2.9	158329.2	0.7	88241.4	5.9	70087.8	2016
6.7	169027.2	5.7-	83125.0	22.5	85902.2	2017
8.2	182893.3	0.9-	83045.5	16.2	99847.8	2018
27.5	224212.2	54.3	128199.1	3.8-	96013.1	2019
39.9-	179418.8	5.3-	122567.2	40.7-	56851.6	2020
75.9-	43216.0	80.5-	23833.5	193.3-	19382.5	2021
498.9	258827.1	364.3	110670.4	664.3	148153.7	2022
4.4	270378.3	2.2	108151.5	9,4	162226.8	2023

المصدر . البنك المركزي العراقي (سنوات متعددة): التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .

- تم تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار على وفق سعر الصرف الرسمي المنشور من قبل البنك المركزي العراقي لكل سنة.

الامني والاقتصادي .عام 2004 وبعد تغير نظام الحكم بين الجدول ان الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد بأكثر من 21 مليار دولار مما جعل معدل النمو الاقتصادي قد ازداد بنسبة 193% بعد ان ازاد مساهمة القطاع النفطي بنحو 11 مليار دولار بالتزامن مع ارتفاع سعر برميل النفط ليصل الى 38.3 دولار (OAPEC.2005:115) وضمن نفس الاتجاه فقد ازدادت مساهمة القطاعات الاخرى بنحو 10 مليار دولار ، بعد ذلك اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع والتزايد مما ادى الى زيادة النمو الاقتصادي الى ان جاء عام 2009 وبالتزامن مع وصول ارتدادات ازمة الرهن العقاري وتأثيرها على الاقتصاد العراقي مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي بنحو 20 مليار دولار بعد ان انخفضت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج بنحو 10.8 مليار دولار والسبب في ذلك نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 97 دولار عام 2008 الى 61 دولار عام 2009 (OAPEC.2010:115). بعد ذلك اخذ الناتج المحلي الاجمالي ومن خلاله النمو الاقتصادي بالتعافي والارتفاع وذلك بالتزامن مع زيادة مساهمة القطاع النفطي بالتزامن مع زيادة اسعار النفط وتجاوزها حاجز ال 100 دولار للبرميل ولاسيما عامي 2011 و 2012 اذ بلغ سعر برميل النفط على التوالي 106.1 دولار و109.7 دولار (OAPEC.2013:115) ، فضلا عن ارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج . الا ان الاوضاع لن تستمر وكما هو مرغوب اذ ادت احداث اجتياح تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على اجزاء من الاراضي داخل العراق عام 2014 الى اختلال الامن والاستقرار مما اثر سلبيا على جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وهو ما انعكس على قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي والذي قد بلغ معدلا سالبا 17.8% والحال لن يختلف عام 2015 اذ استمر الانخفاض في الناتج المحلي وقد كانت قيمة الانخفاض بنحو 24.5 مليار دولار وانخفاض معدل النمو بنسبة سالبة

بلغت 13.7% ، وان كل ذلك كان نتيجة الانخفاض الكبير في اسعار النفط بالتزامن مع حالة عدم الاستقرار اذ انخفض سعر برميات انفط من 94 دولار عام 2014 ليصل الة 47.8 دولار عام 2015 (OAPEC.2016:111) .

بعد تعافي الاقتصاد العراقي من اثار تنظيم داعش اخذت المؤشرات الاقتصادية بالتحسن والارتفاع مما انعكس على قيمة الناتج المحلي والنمو الاقتصادي اذ ارتفع الاثنين معا وللفترة من 2016 الى 2019 وبالتزامن مع انتشار وباء كورونا (كوفيد – 19) وذلك بحلول عام 2020 وما نتج عن ذلك من توقف وانهيار للعديد من القطاعات الانتاجية والخدمية في كل دول العالم ومنها العراق ومن ذلك انخفاض سعر برميل النفط ليصل الى 41.5 دولار (OAPEC.2021:67) . الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 عن العام السابق بأكثر من 44 مليار دولار مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي ليسجل نسبة سالبة اقتربت من 40% . مع انتهاء فترة الحجر واعادة الحياة لمختلف القطاعات سواء الانتاجية ام الخدمية ليسجل الناتج المحلي والنمو الاقتصادي في العراق تحسنا ملحوظا اذ بلغ معدل النمو نسبة 498% عام 2022 وبزيادة الناتج المحلي تجاوزت 215 مليار دولار بعد ان ازدادت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج بأكثر من 128 مليار دولار مقابل نحو 86 مليار دولار هي مساهمة القطاعات الاخرى ، ومن الطبيعي ان تستمر مؤشرات الزيادة والارتفاع بقيمة الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل النمو الاقتصادي عام 2023 بالتزامن مع حالة الاستقرار وغياب العوامل السلبية وتحرك الانشطة الاقتصادية ولمختلف القطاعات وبالتزامن مع وصول سعر برميل النفط الى نحو 80 دولار (OAPEC.2024:67).

مما تقدم تبين ان طبيعة ومسار الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي في العراق قد اخذ بالتذبذب والتغير على وفق ما تعرض له من ازمات واحداث سياسية و امنية و اقتصادية والتي جاءت اما على الصعيد الداخلي او الاقليمي او العالمي ، والمتمثلة بغزو العراق عام 2003 ومن ثم ارتدادات ازمة الرهن العقاري 2008–2009 وما تلاها من اجتياح لتنظيم داعش الارهابي عام 2014 واخيرا ما اصاب العالم من انهيار وشلل لجوانب الحياة المختلفة بالتزامن مع انتشار وباء كورونا (كوفيد –19) عام 2020 ، وقد كانت المحصلة من ذلك هو عدم الاستقرار بقيم الانفاق العام او الناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي .

المطلب الرابع : التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي للمدة 2000–2023 :

6– التحليل الاحصائي

ان الوقوف على طبيعة وقياس العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في العراق وخلال مدة البحث سيكون من خلال استخدام منهجية الانحدار الخطي البسيط الذي يسمح بتقدير تأثير التغير بالإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي ومنه على النمو الاقتصادي ، بعد ان انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة سببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي مما قد اسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي والتأثير في النمو الاقتصادي ولا سيما ضمن اطار الاقتصاد العراقي ذات الطبيعة الريعية والذي يعتمد بدرجة كبيرة جدا على الانفاق الحكومي العام بشقيه الجاري والاستثماري . ومن اجل ذلك ولتحليل العلاقة بين متغيرات البحث فقد تم اعتماد المعادل الاتية

$$Y(egr) = \beta 0 + \beta 1 X(psr) + U$$

Y(egr) = معدل النمو الاقتصادي

X(psr) = معدل الانفاق العام

تم الاعتماد في هذا التحليل على البيانات السنوية التي تغطي سلسلة زمنية متمثلة في مدة البحث من 2000 الى 2023 اذ تم توظيف البرنامج الاحصائي spss في اجراء التحليل واستخلاص النتائج وذلك بهدف اختبار مدى معنوية العلاقة بين المتغيرين واتجاهها وقوتها التفسيرية .

6-1 ملخص النموذج الإحصائي (Model Summary)

يعرض الجدول رقم (3) ملخصًا لنتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث تبين أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.515، ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين معدل النمو في الإنفاق العام ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تاثير ذلك على النمو الاقتصادي .

أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ 0.265 ، مما يعني أن حوالي 26.5% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي نتيجة التغير في الناتج المحلي الاجمالي يمكن تفسيرها نتيجة التغيرات في معدل النمو في الإنفاق العام، بينما تظل نسبة كبيرة (73.5%) غير مفسرة في النموذج الحالي، وتعود إلى عوامل أخرى خارج إطار الإنفاق العام مثل أسعار النفط، حجم الاستثمار، الإنفاق الخاص، وطبيعة الاستقرار السياسي والأمني.

كما بلغ الخطأ المعياري للتقدير (Standard Error of the Estimate)نحو 30.33 ، وهي قيمة تشير إلى تباين التقديرات حول خط الانحدار، ما يعكس بعض التقلبات في العلاقة بين المتغيرين نتيجة للظروف الاقتصادية والامنية غير المستقرة التي مر بها العراق.

جدول رقم (3)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.515[a]	0.265	0.230	30.32663
a. Predictors: (Constant), معدل النمو في الانفاق العام				

6-2 تحليل التباين (ANOVA)

يعرض جدول رقم (4) تحليل التباين (ANOVA)نتائج اختبار معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 7.574، وكانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.012، وهي أقل من المستوى المعتمد 0.05. وتشير هذه النتيجة إلى أن نموذج الانحدار الإحصائي ذو دلالة إحصائية، وأن التغيرات في معدل النمو في الإنفاق العام تؤثر فعليًا على التغيرات في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي . هذه النتيجة تؤكد أن النموذج مناسب للتحليل ويمكن الاعتماد عليه في استنتاج العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة.

جدول رقم (4)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6965.449	1	6965.449	7.574	.012[b]
	Residual	19313.790	21	919.704		
	Total	26279.239	22			
a. Dependent Variable: معدل النمو في الناتج المحلي العام						
b. Predictors: (Constant), معدل النمو في الانفاق العام						

6-3 تحليل معاملات الانحدار (Coefficients)

يوضح جدول معاملات الانحدار أن قيمة الثابت (Constant) بلغت (-186) وهي غير معنوية إحصائياً كون مستوى الدلالة (Sig=0.979) أكبر من (0.05)، مما يعني أن الثابت لا يملك تأثيراً يعتد به في النمو الاقتصادي، أما بالنسبة إلى متغير معدل النمو في الإنفاق العام فقد بلغ معامل الانحدار غير المعياري له (B=570) أي أن زيادة معدل النمو في الإنفاق العام بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.570) وحدة تقريباً. كما بلغ معامل بيتا المعياري (0.515)، وهو ما يشير إلى أن هذا المتغير يملك قوة تأثير متوسطة إلى مرتفعة في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي. وتشير نتائج اختبار (t) إلى أن قيمة (t=2.752) ومستوى الدلالة (Sig=0.012) أقل من (0.05)، مما يؤكد أن العلاقة بين معدل النمو في الإنفاق العام ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي علاقة معنوية وإيجابية. وبناءً على ذلك يمكن القول إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى تعزيز معدل النمو الاقتصادي، مما يعكس دور السياسة المالية التوسعية في دعم النشاط الاقتصادي

جدول رقم (5)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.186-	7.130		-.026-	.979
	معدل النمو في النفاق المحلي العام	.570	.207	.515	2.752	.012
a. Dependent Variable: معدل النمو في الناتج المحلي العام						

6-4 تحليل الرسم البياني

يعرض الرسم البياني مقارنة سنوية بين اتجاهات معدل النمو في الانفاق العام ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث. يتبين من الشكل أن هناك تشابهًا ملحوظًا في الاتجاهات العامة لكلا المتغيرين، لا سيما في الفترات التي شهد فيها الاقتصاد العراقي استقرارًا نسبيًا، مثل الأعوام التي أعقبت الطفرة النفطية، أو تلك التي شهدت تنفيذ خطط استثمارية حكومية واسعة. ومع ذلك تظهر بعض التقلبات الحادة والفجوات في العلاقة بين المتغيرين في بعض السنوات، أبرزها سنة 2020 التي شهدت تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية. ففي تلك السنة انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد، رغم استمرار مستويات معينة من الإنفاق العام، ما يُظهر حساسية الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي للعوامل الخارجية مثل أسعار النفط والوضع الصحي العالمي . كذلك تُظهر بعض السنوات الأخرى اختلافات في شدة التفاعل بين المتغيرين، ما يدعم النتيجة الإحصائية بأن الإنفاق العام ذو تأثير مباشر على النمو الاقتصادي فضلا عن عوامل اخرى ، بل إن فعالية هذا الإنفاق تعتمد أيضًا على كيفية توزيعه بين الإنفاق الجاري (مثل الرواتب والدعم) والإنفاق الاستثماري (مثل البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية).

الشكل رقم (1)

7- الاستنتاجات والتوصيات.

7-1 الاستنتاجات :

1- هناك علاقة ايجابية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي ولا سيما في الامد الطويل ، وهذا يدل على ان زيادة الانفاق العام يفضي الى دفع النمو الاقتصادي نحو الزيادة .

2- الاهتمام بتنوع الانفاق ولاسيما الانفاق الاستثماري وذلك لدوره الكبير في تحقيق ودفع النشاط الاقتصادي نحو التطور والنمو مما ينعكس على النمو الاقتصادي وزيادته وان كل ذلك متاتي من ان الانفاق الاستثماري يؤدي الى بناء وتطوير البنية التحتية وتحفيز القطاعات الانتاجية والخدمية .

3- هناك تأثير كبير ومباشر لأسعار النفط وتقلباتها على الانفاق العام ومن ثم على الناتج المحلي مما يؤكد الصفة الريعية للاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي .

4- من خلال البحث يتبين ان هناك ضعف وغياب للتنوع الاقتصادي وانخفاض الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي باستثناء القطاع النفطي .

5- التحليل الاحصائي يبين ان هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي وان هذا التأثير ذو اهمية في فهم حركة النشاط الاقتصادي ومن ثم التأثير في امكانية تحقيق النمو والتنمية .

7-2 التوصيات:

1- توجيه الانفاق العام نحو القطاعات الانتاجية اذ ينبغي على الحكومة اعادة هيكلية اولويات الانفاق العام والتركيز على زيادة تحريك القطاعات الانتاجية والخدمية لما لهذا القطاعات من دور مباشر في تحريك وزيادة النمو الاقتصادي .

2- تعزيز كفاءة الانفاق العام والذي يحصل من خلال اعتماد ممارسات الشفافية والمسألة في ادارة الاموال العامة لضمان وتحقيق اقصى عائد اقتصادي واجتماعي من ذلك الانفاق وتقليل الهدر المالي .

3- العمل على زيادة الانفاق الاستثماري وتقليل الانفاق الاستهلاكي وذلك لدور الاول في انشاء وتطوير وتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد .

4- ضرورة تنوع مصادر الانفاق وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وذلك من خلال زيادة الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تاثير ذلك على الانفاق العام ، فضلا عن زيادة الايرادات الحكومية من خلال توسعة الوعاء الضريبي .

5- العمل على بناء سياسة مالية كفؤة تسعى الى تحقيق الاهداف التنموية للعراق من خلال استخدام القدرات المالية باتجاهات صحيحة تساعد في تحقيق تلك الاهداف .

Sources:

1- Abdul, Dr. Nazim Abdullah (2025). The impact of domestic savings on the gross domestic product in the Iraqi economy for the period 2004-2023, Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah.
2- Al-Janabi, Dr. Tahir (1991). Public Finance and Financial Legislation, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
3- Al-Hajimi, M.M. Laith Halim (2023). Analysis of the impact of public spending on the unemployment index in Iraq for the period 2004-2020, Iraqi Journal of Economic Sciences, Special Issue of the Proceedings of the Sixth and Seventeenth Annual International Scientific Conference for the year 2023, entitled: Wise Leadership and Sustainable Development: Ways to Economic Reform in Iraq.
4- Al-Damei, Zainab Jabbar (2018). Productivity of public spending in Iraq and the problem of time variation during the fiscal year, unpublished master's thesis, submitted to the College of Administration and Economics, University of Karbala.
5- Al-Ubaidi, Saeed Ali (2011). Public Finance Economics, Dijlah Printing and Publishing House, Baghdad, Iraq.
6- Al-Ani, Qasim Abdul Sattar (2022). The Impact of Government Investment Spending on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2020, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Tikrit University.
7- 6- Al-Waili, Ahmed Abdullah (2012). Keynesian thought and its impact on modern economic analysis, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Wasit, Issue 6
8- Al-Ghanai, Dr. Bahriya Muhammad (2015). The impact of public spending policy on economic growth during the period 1995-2009, Egyptian Journal of Agricultural Economics, Issue 3, Arab Republic of Egypt.
9- Arab Monetary Fund (2021). Basic Economic Concepts (Gross Domestic Product), Abu Dhabi, United Arab Emirates.
10- Brihi, Ahmed Ali (2011). Oil and Investment Economics, House of Wisdom, Baghdad, Iraq.
11- Almen Kamran (2013) . Economic growth . getrevising . . Information available on the website. www.uk.com
12- Ajamiya, Muhammad Abd al-Aziz and Nasif, Iman Attia (2003). Economic Development, A Theoretical and Applied Study, Alexandria University, Arab Republic of Egypt
13- Ayada, Hisham (2020). A Study of Wagner's Law in the Case of Algeria, An Econometric Study for the Period 1970-2018, New Economics Journal, Volume 11, Issue 12.
14- Belkacem, Zairi. Ashar, Iman (2020) Testing Wagner's Law of the Relationship between Public Expenditures and Economic Growth, Applied to Algeria during the Period 1970-2018, Tahri Mohamed University, Al-Bishara Economic Journal, Volume 6, Issue 2, Algeria.
15- Dfid (2018). Economic growth the impct poverty reduction inequality human development and job . Information available on the website. www.word bank.org
16- Finance and Development Magazine (2018). Back to Basics (What is GDP) Abu Dhabi, United Arab Emirates
17- Greco.Z (2016). Factors of change in the implementation of public spending . Information available on the website . www.EBSCOhost.com
18- Mahmoud, Dr. Fayez Abdel Hadi (2024). Wagner's Law Test, an Applied Study on the Arab Republic of Egypt, Journal of Administrative Research, Volume 42, Issue 1.
19- OAPEC (2004). Annual Statistical Report 2004. Kuwait.
20- OAPEC (2005). Annual Statistical Report 2005. Kuwait
21- OAPEC (2010). Annual Statistical Report 2010. Kuwait.
22- OAPEC (2013). Annual Statistical Report 2013. Kuwait.

23- OAPEC (2016). Annual Statistical Report 2016. Kuwait.
24- OAPEC (2019). Annual Statistical Report 2019. Kuwait.
25- OAPEC (2021). Annual Statistical Report 2021. Kuwait.
26- OAPEC (2022). Annual Statistical Report 2022. Kuwait.
27- OAPEC (2023). Annual Statistical Report 2023. Kuwait.
28- Panl . M , Romer (2019). Economic growth . Information available on the website . www.econlib.org
29- Rizgar, Abdul Karim Abdul Aziz. Rashid, Faisal Ali (2020). Analysis of the relationship between government revenues, government spending and economic growth in Iraq, an econometric study for the period 1970-2016, Scientific Journal of Cihan University, Sulaimani, Volume 4, Issue 2.
30- Tadaro, Michel (2006). Economic Development, translated by Mahmoud Hassan Hosni and Mahmoud Hamed Mahmoud, Al-Marikh Printing House, Riyadh.